



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

شرعية السلطة التقليدية في ورطة

زينب ف. شكر



ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

شرعية السلطة التقليدية في وربة

زينب ف. شكر *

في بيان صدر في التاسع والعشرين من أيلول، دعا المرجع الديني الأعلى في العراق آية الله علي السيستانيّ العراقيين إلى التصويت في الانتخابات المبكرة التي جرت في العاشر من تشرين الأول، إذ يمثّل هذا البيان تحوّلاً في الموقف الذي أعلنه في انتخابات 2018، إذ دعا إلى إصلاح العملية الانتخابية وأظهر تفهماً لـ "الاحباط الشعبي" وعدم المشاركة في الانتخابات؛ بسبب المشاكل التي حدثت في الانتخابات السابقة، وعلى الرغم من ذلك، لم يدعُ المواطنين دعوةً مباشرةً إلى المشاركة في العملية الانتخابية مع ذلك، إذ تعيّر موقفه هذه المرة حينما قال بأنّ الانتخابات هي الطريقة الوحيدة و «الأكثر أماناً» للانخراط في العملية السياسية¹، على حين عُولجت بعض دواعي القلق التي عبّر عنها في عام 2018 في هذه الدورة الانتخابية الحالية- مثل التغييرات في قانون الانتخابات- فإنّ العديد من مخاوفه الأخرى، مثل الحاجة إلى أن تكون المنافسة في الانتخابات قائمة على سياسة وخدمات اقتصادية واضحة البرامج، لم تثمر عن معالجات هذه المرة، فلماذا اختار السيستانيّ الذي حاول إبعاد نفسه عن عملية صنع القرار السياسي، تشجيع مشاركة الناخبين هذه المرة!؟

في دولة العراق المهجينة، لعبت هيئات الوصاية *tutelary bodies* - المعروفة كذلك باسم دولة داخل جسد الدولة، أو هي مراكز قوة موجودة خارج جهاز الدولة، ولكن يمكنها صياغة القرارات السياسية التي يتخذها القادة المنتخبون ونقضها- دوراً أساسياً في تشكيل الدولة العراقية بعد عام 2003- استفادت هذه الهيئات الوصائية، التي تشكّلت على شكل أنظمة ومؤسسات عشائرية وطائفية، من ضعف جهاز الدولة واعتماد البلاد على الموارد النفطية لتمويل عملية معقّدة وشبكة متشابكة من المحسوبية والتمويل خارج إطار هيكل الدولة على أيّ حال، مثل أيّ مجموعة تسعى إلى اكتساب القوة والحفاظ عليها -أو مثل مقدرة أيّ لاعِبٍ سياسيّ أو مجموعة- على جعل الآخرين يستجيبون للأوامر على الرغم من المقاومة التي يبذلونها، بالمعنى الفيريّ -يجب على هذه المجموعات ألاّ تموّل قوتها فحسب، بل يجب عليها أيضاً إضفاء الشرعية على سلطتهم؛ لممارسة

1. وكالة الأخبار الشيعة: سماحة السيد السيستانيّ يشجّع العراقيين على المشاركة في الانتخابات.

<https://tinyurl.com/yf4bjp2u>

* دكتوراه في علم الاجتماع من جامعة كاليفورنيا، واستاذة في قسم علم الاجتماع في جامعة سام هيوستن ستيت بالولايات المتحدة الأمريكية.

تلك القوة في حالة العراق، اتخذ هذا الشكل من السلطة شكل الشرعية التقليدية في حالة مقتدى الصدر، جيّر شخصيته الكاريزمية بوصفها طبقة إضافية من الشرعية، فضلاً عن استعماله المستمر لشكل آخر من أشكال الشرعية التقليدية وهي الأسرة التي ينتمي لها «أسرة آل الصدر» - كما يقول حارث حسن²، لم يقتصر وجود هذه الأشكال من السلطة جنباً إلى جنب مع الدولة الحديثة فحسب، بل كانت أيضاً سبباً أساسياً في التدهور البطيء لسلطة الدولة الرشيدة، ومن المهم أن نلاحظ أنّ السلطة التقليدية ليست نقياً للسلطة الرشيدة والدولة الحديثة تلقائياً، على سبيل المثال، تعايش الملكيات في أوروبا الغربية جنباً إلى جنب مع الحكومات الديمقراطية القوية³، ومع ذلك فإنّ طبيعة النظام الاقتصادي الريعي في العراق، المتأصل في مؤسسات الدولة الضعيفة، قد وفّرت الظروف لهذه الجماعات بالحفاظ على شكل شرعيتها وتماسكها عبر نفاذها إلى المصادر الاقتصادية، ويرتبط وصولها إلى مصادر الاقتصاد بسعر برميل النفط.

وحسب المفاهيم الفيبرية لنماذج الشرعية، فإنّ السلطة التقليدية «ترتكز على إيمان راسخ بقدرسية التقاليد السحيقة»⁴، تعتمد السلطة التقليدية -مثل تلك الموجودة في الجماعات والمؤسسات العشائرية والدينية والطائفية- على موقف الفاعلين الذي يؤثّر على القيمة المطلقة للمعايير القائمة التي تحافظ على النظام في مكانه وتقوم على الشعور بالالتزام والواجب تجاه مصدر السلطة، وبما أنّ السلطة التقليدية لا ترتبط بالفرد -على عكس السلطة الكاريزمية- فإنّ التزام الفاعلين هو تجاه المؤسسة التقليدية نفسها، كما هو الحال في العشيرة أو الطائفة منذ عام 2003، العراق يفتقر إلى بديل قوي يحل محل نموذج السلطة التقليدي في الواقع، قوّضت السلطة الرشيدة القانونية للدولة قبل عام 2003 حين استعمل صدام مزيجاً من الشرعية الكاريزمية والتقليدية، جنباً إلى جنب مع نظام

2. حارث حسن (2021). «القوى الشيعية والانتخابات العراقية: التيار الصدري نموذجاً» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

<https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Shia-Forces-and-the-Iraqi-Elections-Sadrist-Currents.aspx>

3. رؤساء قبائل في المدينة، السلطة التقليدية في الدولة الحديثة، علم الاجتماع، 53 (4)، 707-723.

<https://doi.org/10.1177/0038038518809325>

4. ماكس فيبر (1984) الأقتصاد والمجتمع: دراسة في تكامل النظرية الاقتصادية والاجتماعية. (تي. بارسونز و أن. جي. سميترز، محرران) عن دار Routledge & Kegan Paul.

معقّد من الترهيب والسيطرة الكاملة المهيمنة، وبعد عام 2003 استغلت الفصائل المجتمعية القائمة -التي شكلتها المصالح الوطنية والدولي- ضعف الدولة لخلق مراكز قوة خارج مؤسسات الدولة.

فضلاً عن ذلك لم يبرز في البلاد قادة ذوو كاريزما حقيقيون، بخلاف الصدر إلى حدّ ما لذا اضمحلت كل أشكال النظام ما عدا تلك القائمة على أساس الجماعات القبلية والطائفية التي توفر شعوراً بالتضامن والتماسك الاجتماعي والحماية والمكاسب الاقتصادية، يسلّط كتاب «العصبية والدولة» لابن خلدون الضوء على أنّه من أجل الحفاظ على التضامن داخل هذه الأشكال من السلطات (أو ما يشير إليه دوركهام بالتضامن الميكانيكي)، يجب أن يكون هناك تهديد يحدّق بالمجموعات تهديداً عامّاً، ومن ثمّ يهدّد بقاءها، وعلى سبيل المثال خلق روح التضامن والوعي الجمعي والحفاظ عليهما عن طريق محاربة عدو مشترك، عدو قد يقوّض بقاء الجماعة، فضلاً عن الفراغ الذي حدث في السلطة وغياب قوة الدولة بعد اختيار نظام صدّام، فرضت هذه الهيئات الوصائية شعوراً بالحاجة بين شعوبها حول خلق حاجة ملحة للبقاء، إذ استعملت العشائر والعائلات والأحزاب الكردية نظرية «نحن» ضد «هم»، و هذه ال «هم» تعود على (العرب)، واستعملت العشائر السنّية والجماعات الدينية تكتيكاً مشابهاً لإلقاء الضوء على فقدان القوة السياسية والاقتصادية والتلاعب بها بعد عام 2003؛ فيما استعملت الجماعات الشيعية لغة مماثلة، كما أضافت إليها الدفاع عن البلاد في مواجهة صعود قوات داعش.

ولكن على الرغم من ذلك، فإنّ إحدى نقاط ضعف السلطة التقليدية تكمن في عدم مرونتها وضعف قدرتها للتكيف مع التغيير ففي حين أنّ «التهديد» الأساسي للأكراد والسنة لم يتغير بدرجة كبيرة في السنوات الماضية، ودمّرت قوة داعش بصورة كبيرة في السنوات القليلة الماضية، فشلت الجماعات الشيعية في إيجاد بديل فعّال لخلق التماسك الاجتماعي، وتحول اهتمام المواطنين نحو مصالحهم الاقتصادية ومع ذلك، فقد ساء الوضع الاقتصادي، وقفزت معدلات الفقر من حوالي 20% في 2018 إلى أكثر من 30% في 2020، مع أسوأ مستويات وصلها الفقر والبطالة في المدن والبلدات الجنوبية والشيعية⁵، وحوالي 60% من سكّان البلاد البالغ عددهم 40 مليون نسمة

5. فوردهام أي. (2021) « في النظام العراقي الاقتصادي الرهيب، ارتفاع معدلات الفقر - كما ترتفع مخاوف عد الاستقرار ». NPR.

<https://www.npr.org/2021/02/03/961149079/in-iraqs-dire-economy-poverty-is-rising-and-so-are-fears-of-instability>

تقل أعمارهم عن 25 عاماً⁶، وهذا رقمٌ من المتوقع أن يرتفع أكثر مع هشاشة الهيكل الاقتصادي، ارتفعت مستويات البطالة من 12.87% في 2018 إلى 13.74% في 2020⁷، إذ لم يقوِّض هذا الوضع الاقتصادي الثقة في مؤسسات الدولة فحسب، بل قوِّض بصورة أساسية الثقة في السلطات التقليدية التي تتحكم بالدولة منذ عام 2003، ودفعت الصعوبات الاقتصادية وأزمة الشرعية والتضامن العديد من الشباب، وخاصة من الجنوب، للخروج إلى الشوارع خلال انتفاضة تشرين 2019، بحثاً عن مصدر جديد للتماسك الاجتماعي، ومشاريع اقتصادية وسياسية بديلة، علاوة على ذلك، أوقف وباء كورونا السفر وأدَّى إلى تضاؤل الطلب على البترول، ممَّا أدَّى إلى انخفاض الإيرادات الحكومية إلى جانب أسعار النفط، وممَّا أدَّى إلى تعميق مشاكل هذا النظام الاقتصادي، ومن ثمَّ تعميق أزمة شرعية هذه السلطات التقليدية، إذ لم يؤدِّ انهيار أسعار النفط إلاَّ إلى زيادة ازدياء ونفور الشعب، ومن ثمَّ التدهور البطيء لشرعية السلطة التقليدية.

نتيجة لذلك، ليس من المستغرب أنَّه حينما شعر قادة المؤسسات التقليدية بأنَّ قوتهم وسلطتهم قد تقوَّضت، سعوا لاستعادة الشرعية، والوصول إلى الموارد الاقتصادية، عن طريق تشجيع المواطنين على التصويت في العملية الانتخابية، ويشكِّل فقدان الوصول إلى المناصب داخل جهاز الدولة تهديداً وجودياً لهذه المراكز التي تتحلَّى بالقوة؛ لأنَّه سيعني فقدان النفوذ وخسارة كبيرة للموارد الاقتصادية، وعلى الرغم من ذلك لقد تضررت هذه المؤسسات التقليدية، إذ يُظهر معدل الإقبال المنخفض علامة واضحة على تدهور قوة وسلطة وشرعية هذه المؤسسات التقليدية، لاسيَّما بين الشيعة، وعلى الرغم من دعوة المرجعية الدينية، فقد صوّت حوالي 43% فقط (36% من الناخبين المؤهَّلين)، وهي أدنى نسبة في تاريخ البلاد بعد عام 2003 - مقارنة بـ 44.5% في عام 2018، وحسب الأرقام الرسمية - شهدت بغداد أقل نسبة مشاركة (حوالي 31%)⁸ مقارنة بأعلى معدلات

6. أمير علي، أي. (2019) «بروز الشباب والاضطرابات السياسية في العراق: نحو الاقتصاد السياسي». K4D المعرفة والبراهين والتعلم من أجل التنمية.

https://resourcecentre.savethechildren.net/node/17719/pdf/687_youth_bulge_and_political_unrest_in_iraq.pdf

7. أقتصاديات التجارة «نسبة البطالة في العراق».

<https://tradingeconomics.com/iraq/unemployment-rate>

8. دافيسون جي. و رشيد أي. (2021) «بلغت نسبة الإقبال في الانتخابات نسبة -41% المفوضية العامة للانتخابات

<https://www.reuters.com/world/middle-east/polls-open-iraq-general-election-state-tv-2021-10-10/>

المشاركة في المناطق الريفية حيث تكون السلطة التقليدية هي الأقوى.

وعلى الرغم من أن نتائج الانتخابات أشارت إلى أن الكتلة الصدرية هي الرابع الأكبر في الانتخابات من حيث عدد المقاعد على سبيل المثال في النجف حصلت الكتلة الصدرية على 82,223 صوتاً في عام 2014 وفازت بمقعدين، وحصلت على 92,219 في عام 2018 وفازت بأربعة مقاعد، بيد أنهم في هذه الانتخابات تحصلوا على 61.637 صوتاً، أي: ما يعادل خمسة مقاعد، وبعبارة أخرى رفع قانون الانتخابات الجديد من عدد مقاعد الكتلة الصدرية، على الرغم من أنهم كانوا فعّالين للغاية في تعبئة قواعدهم الشعبية الأساسية باستغلال أدوات مثل وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات الأجهزة المحمولة، فقد انخفض العدد الإجمالي للأصوات التي تحصلوا عليه سابقاً، وهذا يعني خسارة جزء من قاعدتهم الشعبية، وحصلت فتح التابعة للحشد الشعبي على سبعة عشر مقعداً فقط، أي: أقل من ثمانية وأربعين مقعداً حصلت عليها في عام 2018⁹، وهذا جزء من هذا التراجع الهائل هو سوء إدارة الحملات الانتخابية وتشطي القيادة، ممّا أدّى إلى إهدار الأصوات بين مرشحين عديدين، وتلك مشاكل تفادتها الكتلة الصدرية، وبالمثل فقد حصل تحالف (الحكيم- والعبادي) على خمسة مقاعد فقط في هذه الانتخابات، مقارنة باثنين وأربعين مقعداً فاز بها تحالف العبادي في عام 2018 والمقاعد التسعة عشر التي فاز بها تيار الحكمة بزعامة الحكيم في الانتخابات السابقة¹⁰، نتيجة لذلك يعود أحد الأسباب الحاسمة للنجاح الهائل للصدر إلى القدرة على فهم القانون الجديد وتنظيم حملتهم تنظيمياً فعّالاً.

على الرغم من ذلك هناك تفسير أساسي آخر يمكن أن يفسّر هذا التراجع العام في تحوّل الأصوات نحو المستقلين والأحزاب السياسية التي تأسست على احتجاجات تشرين - ذات الأغلبية الشيعية- والتي حصلت على 40 مقعداً، فاز حزب الامتداد، وهو حزب جديد مرتبط بالحركة الاحتجاجية، بتسعة مقاعد في الجنوب، وبالنظر إلى الأرقام عن كذب في ذي قار احتلّ مرشحو

9. عباس أي. (2021) «الانتخابات العراقية تصف بحرس الشيعة القدامى». Al-monitor

<https://www.al-monitor.com/originals/2021/10/iraqi-election-shakes-shiite-political-old-guard#ixzz7AA3CGu9O>

10. ريناد منصور (2021) «تفسير نتائج الانتخابات العراقية».

<https://www.chathamhouse.org/2021/10/explaining-iraqs-election-results>

امتداد المرتبة الأولى في كل دائرة انتخابية وحصلوا على 150 ألف صوت لكنهم حصلوا على خمسة مقاعد فقط، مقارنة بثمانية مقاعد للصدر، الذين حصلوا على أصوات أقل بكثير، لم يلاحظ أيًا من هذه الأنماط في عام 2018، وكما يقول علي المولوي فإن حزب امتداد وغيره من المرشحين المستقلين والأحزاب الأصغر لديها القدرة على كسب المزيد من المقاعد في الانتخابات المقبلة مع مزيد من الخبرة في التعامل مع العملية الانتخابية وفهم أفضل لقاعدتهم السياسية¹¹ بالمجمل، وعلى الرغم من أن الأرقام تبدو وكأنها تغيرت قليلاً بناءً على تقارير مختلفة، فقد احتلّ المستقلون المرتبة الأولى بحوالي مليوني صوت، تليها الكتلة الصدرية بـ 885317 صوتاً، كما حصلت دولة القانون على 502.196 صوتاً، وحصلت فتح على 444.762 صوتاً، وهو ما يمثل انخفاضاً كبيراً عن نتائج عام 2018، إذ حصل كل حزب تقليدي على أكثر من مليون صوت¹².

أزعمُ بعد كل ما تقدّم أنّ قلّة المشاركة وانخفاض معدلات الإقبال تعكس ابتعاد المواطنين من السلطات التقليدية التي تسيطر على الدولة منذ عام 2003، بدلاً من الابتعاد من الدولة نفسها أو العملية الديمقراطية، ويتضح ذلك من قلّة الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب التقليدية، وتحوّل الأصوات نحو أحزاب سياسية جديدة قائمة على الشرعية القانونية والمنطقية، والاهتمام الذي أبداه كثير من العراقيين في الشارع بالمشاركة في الانتخابات المقبلة بعد أن رأوا أنّ مراكز نفوذ السلطة التقليدية يمكن تدميرها.

يتضح أنّ هنالك أسلوباً بديلاً لفهم نتائج الانتخابات، هي أنّ معدلات الإقبال المنخفضة -وتحول الناخبين بصورة عامّة- لا تتعلّق كثيراً بفوز المستقلين والأحزاب السياسية القانونية الرشيدة الناشئة بدلاً من ذلك، يتضح أنّها خسارة للأحزاب التقليدية بعد كل شيء، وعلى الرغم من أزمة الشرعية الحالية، لا تزال هذه الأحزاب التقليدية تسيطر على السلطة والموارد خارج وداخل جهاز الدولة، وفضلاً عن ذلك لا تزال هذه المجموعات التقليدية تتمتع بإمكانية الوصول والإشراف على القوة القسرية للدولة، وهو الأمر الذي لا يستطيع المستقلون وأحزاب تشريع الجديدة الوصول إليه علاوة على ذلك، من غير المرجّح أن تقوم مجموعات السلطة التقليدية -أولئك الذين فازوا بمقاعد

11. علي المولوي (2021) «الحقائق العميقة: ماذا تقول نتائج الانتخابات عن الخلاف السياسي في العراق». أمواج

<https://amwaj.media/article/what-do-iraq-s-election-results-tell-us-about-political-contestation>

12. داغر أم. (2021) «فرز الشكوك في صندوق الاقتراع»

<https://iiacss.org/ar/uncertainty-in-the-ballot-box-5/>

في هذه الدورة الانتخابية والذين لم يفتزوا بالعديد من المقاعد -بتصعيد الموقف نحو المواجهة المسلحة؛ لأنّ هذا من شأنه أن يهدّد النظام الحالي الذي يسعون إلى حمايته بالجممل، على حين المدى القصير كانت نسبة المشاركة المنخفضة لصالح الأحزاب والجماعات التقليدية، نظراً لأنّ معدّل المشاركة المرتفع كان سيؤدّي إلى المزيد من المقاعد للمستقلين والجموعات التي ينتمي إليها تشرين، وعلى المدى الطويل تشير معدلات الإقبال المنخفضة هذه إلى أنّه لم تستطع المجموعات حشد السكان خارج مؤيديها الأساسيين بصورة عامّة على حين المدى القصير، استفادت الأحزاب والجماعات التقليدية من المشاركة المنخفضة للناخبين، نظراً لأنّ معدّل المشاركة المرتفع كان من شأنه أن يرفع من عدد مقاعد المستقلين والجموعات التي تنتمي إلى تشرين، على المدى الطويل، تشير معدلات الإقبال المنخفضة هذه إلى أنّه لم تستطع المجموعات حشد السكان خارج مؤيديها الأساسيين.

وعلى الرغم من أنّ الأنظمة الهجينة، مثل العراق، هي هزيلة بسبب وجود مراكز قوة خارج جهاز الدولة تعتمد على أسس قانونية وغير عقلانية لإضفاء الشرعية على سلطتها، إلّا أنّ هذه الأنظمة توفر أيضاً مساحةً لصعود الأحزاب المعارضة، كما رأينا في احتجاجات تشرين والانتخابات الحالية، ومع ذلك فإنّ ما تحتاجه هذه الأحزاب المعارضة هو الاستفادة من الضعف الذي تبين مؤخراً في النموذج الحالي للسلطة والسعي لتأسيس جبهة موحدة لمكافحة الهيمنة، جبهة تحيط بالأيديولوجيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فيجب على الأحزاب السياسية البديلة أن تثبت وجودها بوصفها مصدراً بديلاً للتماسك الاجتماعي للشعب، ومن المهم أيضاً أن تعالج هذه المجموعات الظروف السياسية والاقتصادية التي سمحت للنظام المختل بالارتفاع في المقام الأول، وهو تهجين الدولة واعتمادها على الاقتصاد الريعي.